

توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD13/1/R.6/Rev.1

بند جدول الأعمال: 5

التاريخ: 17 فبراير/شباط 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman

مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams

كبير موظفي الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

Satu Santala

نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: s.santala@ifad.org

Max von Bonsdorff

رئيس موظفي الشراكات
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: m.vonbonsdorff@ifad.org

توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

موجز تنفيذي

- 1- إن النظم الغذائية آخذة في الانهيار حيث أدت النزاعات وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية إلى عكس مسار عقود من التقدم الإنمائي. ويتحمل السكان الريفيون وطأة هذه الأزمات. وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمارات لإنتاج أغذية أكثر وأفضل جودة محليا، وعلاوة على ذلك، لتغيير النظم الغذائية المحلية بأكملها. ويوفر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إطارا عالميا للاستثمار من أجل الاستجابة. ويمثل تجديد موارد الصندوق فرصة للاستثمار في الأمن الغذائي لأفقر السكان الريفيين، ودعم الإنتاج المحلي المتنوع وتحويل النظم الغذائية. ويضع التجديد الثالث عشر للموارد صغار المنتجين والسكان الريفيين المهمشين، وهم الأكثر عرضة لآثار الأزمات والصدمات، في صميم هذا التحول. وسيكون لهذه الاستثمارات تأثير مضاعف في جميع أهداف التنمية المستدامة وستدعم السكان الريفيين في التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، وبالتالي كسر حلقات الأزمات الإنسانية والنزوح والهجرة وعدم الاستقرار.
- 2- وقد أُنشئ الصندوق في أزمة وهو مصمم لغرض الاضطلاع بدور أكبر لمواجهة التحديات الراهنة. وتقر التقييمات الخارجية بأن الصندوق من بين أكثر المنظمات الإنمائية كفاءة وفعالية. وقد عززت الإصلاحات المؤسسية والمالية في السنوات الأخيرة قدرة الصندوق على العمل كمُجمَع للتمويل، وإدماج أولويات متعددة في برامج شاملة وإحداث أثر إنمائي على السكان الريفيين. وتؤكد تقييمات الأثر الأخيرة أن الصندوق يعمل على تحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والأمن الغذائي لعشرات الملايين من السكان الريفيين الفقراء وصغار المنتجين. وقد أدى كل مليار دولار أمريكي من الاستثمار في برنامج عمل الصندوق إلى زيادة دخل 8.6 مليون مستفيد بنسبة 20 في المائة على الأقل.
- 3- وستكون الأولوية الشاملة للتجديد الثالث عشر للموارد هي بناء نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش الريفية. وسيركز التجديد الثالث عشر للموارد على المجالات الأساسية للميزة النسبية للصندوق لتحسين الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام وإدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة التجارية. وسيعمل التجديد الثالث عشر للموارد على زيادة التركيز على العوامل المحركة للشاشة، وتعبئة التمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المناطق الريفية. وسيولي نهج الصندوق أولوية عالية للمنظور الجنساني والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية.
- 4- ولتحقيق المستوى المطلوب من الطموح في البيئة العالمية الحالية، يدعو الصندوق إلى تحالف بين الدول الأعضاء والصندوق وشركائه لزيادة الاستثمارات في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية. وبفضل المساهمات الأساسية القوية من الدول الأعضاء، يمكن للصندوق أن يزيد من التمويل والتسهيلات لأفقر البلدان إلى أقصى حد ممكن، ويضمن وصول التمويل المناخي إلى صغار المنتجين وتعبئة المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة من أجل النظم الغذائية والتحول الريفي. وتُعد الحاجة إلى حزمة تمويل طموحة للتجديد الثالث عشر للموارد واضحة. وفي وقت تتزايد فيه حالات المديونية الحرجة، سيضمن الصندوق أن الموارد الشحيحة للجهات المانحة تذهب إلى حيث تشتد الحاجة إليها، وأن تتضاعف في برنامج عمل أكبر يجمع بين التمويل الأساسي والتكميلي والاقتراض، فضلا عن التمويل المشترك المحلي والدولي، وأن يجري توسيع نطاق أثر كل دولار وتعميقه واستدامته.

أولاً- مقدمة

- 1- إن نظمنا الغذائية آخذة في الانهيار. وبتزايد انعدام الأمن الغذائي بمعدل ينذر بالخطر، ويزداد الفقر، ويتفاقم تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي بسرعة. وتحد الضغوط المالية والاقتصادية من قدرة البلدان على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بينما يؤدي انعدام الأمن الغذائي وانعدام الفرص في المناطق الريفية إلى الهشاشة والهجرة. ويجب إنتاج أغذية أكثر وأفضل جودة محلياً، ويجب تحسين طريقة إنتاجها؛ وفي الواقع، تحتاج نظم غذائية محلية بأكملها إلى التحويل. ويشكل صغار المنتجين والسكان الريفيون المهمشون، الأكثر عرضة لآثار الأزمات والصدمات، جزءاً أساسياً من الحل.
- 2- وهناك حاجة ماسة إلى استثمارات عالمية في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية. وقد تأسس الصندوق استجابة لأزمته الأغذية والطاقة العالميتين في فترة سبعينات القرن الماضي، وعُهد إليه بمهمة معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويؤدي الصندوق دوراً قيادياً في ضمان وصول التمويل الإنمائي العالمي إلى أشد السكان الريفيين فقراً وأكثرهم تهميشاً وصغار المنتجين. وقد أنشئ الصندوق خصيصاً بغرض تمكين الدول الأعضاء من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، ويمكنه جلب مصادر أخرى للتمويل لتلبية الطلب من البلدان النامية على زيادة الاستثمارات. ويوفر التجديد الثالث عشر للموارد إطاراً للقيام بذلك وللإجابة للأزمات الحالية مع بناء القدرة على الصمود والاستفادة من الأشكال الأخرى للاستثمار العام والخاص.
- 3- ولتحقيق المستوى المطلوب من الطموح، يدعو الصندوق إلى تحالف بين الدول الأعضاء والصندوق وشركائه لزيادة الاستثمارات في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية للاستجابة للأزمات المتصاعدة. وتحدد ورقة توجهات التجديد الثالث عشر للموارد هذا الإطار. ويعتمد النهج على المساهمات الأساسية القوية من الدول الأعضاء، بما يتماشى مع الدعوة الواردة في تقرير Ceres2030 لزيادة الاستثمارات في الأغذية والزراعة.¹ وستؤدي زيادة مستويات الطموح والاستثمار إلى تمكين الصندوق من مضاعفة التمويل لإفادة أشد السكان الريفيين الفقراء وضعفاً وصغار المنتجين. وسيولى اهتمام خاص للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة حيث يلزم توفير مستوى عالٍ من التيسيرية، بما في ذلك التمويل بالمنح.
- 4- والهشاشة، وتغير المناخ، ومشاركة القطاع الخاص، على وجه الخصوص، هي المجالات التي ترى إدارة الصندوق فيها الحاجة والإمكانية إلى التوسع. وسنقترح أدوات محسنة لهذه المجالات في التجديد الثالث عشر للموارد من أجل تحسين الفعالية التشغيلية وجمع المزيد من التمويل.

ثانياً- لماذا يلزم الاستثمار العاجل في النظم الغذائية؟

- 5- يواجه العالم أزمة غذائية على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ففي عام 2020، كان ما يقرب من 3.1 مليار شخص غير قادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي، وفي عام 2021، كان ما يصل إلى 828 مليون شخص يعانون من الجوع - وهي زيادة مذهلة تصل إلى 200 مليون شخص إضافي منذ عام 2019.² وزاد الفقر المدقع أيضاً منذ عام 2019، مما عكس اتجاهها هبوطياً طويلاً، حيث خلقت زيادات أسعار

¹ جامعة كورنيل، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، CERES2030. Ending Hunger, Increasing Incomes, and Protecting the Climate: What Would It Cost Donors?

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. انظر أيضاً الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية

الأغذية المزيد من التحديات.³ وإجمالاً، لا يزال الفقر يتركز في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، وأفريقيا جنوب الصحراء⁴ والمناطق الريفية، التي تضم أكثر من 80 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم.⁵ كما أن المناطق الريفية والسكان الريفيين يتأثرون بصورة غير متناسبة بتغير المناخ والنزاع⁶ ويعانون من نقص الاستثمار ونقص الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وكل ذلك يجعلهم أكثر عرضة للفقر والتطرف والهجرة والجوع وسوء التغذية.⁷

6- وتؤكد الأزمات الراهنة الحاجة الملحة إلى تحويل النظم الغذائية لإنتاج المزيد من الأغذية محلياً وتصبح أكثر قدرة على الصمود، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات العالمية والمحلية. ولدى الصندوق معرفة مباشرة بالحوالز التي يجب التغلب عليها من أجل تحقيق ذلك. وفي المناطق الريفية النائية التي يعمل فيها، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بسبب الفقر والهشاشة والنزاع. وبسبب أوجه عدم المساواة التي تواجهها النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة، لديهم وسائل أقل للتعامل مع هذه الصدمات. وتشمل نقاط الضعف الرئيسية في النظم الغذائية عدم إمكانية الوصول إلى التمويل والبنية التحتية بأسعار معقولة والممارسات الزراعية غير القادرة على الصمود أمام الصدمات المناخية، وعدم كفاية الاتصال الرقمي للوصول الموثوق إلى الأسواق والخدمات، والممارسات الزراعية والنظم الغذائية التي تؤدي إلى الاعتماد على الأسمدة والأغذية المستوردة.

المستدامة لعام 2022. (-<https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>).

³ البنك الدولي، تقرير الفقر والرخاء المشترك لعام 2022: تصحيح المسار (<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37739/9781464818936.pdf>).

⁴ يوجد 43 بلداً في العالم من ذوي أعلى معدلات الفقر في أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات و/أو في أفريقيا جنوب الصحراء. Paul Corral et al. الهشاشة والنزاع: في الخطوط الأمامية لمكافحة الفقر (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020) (<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33324>).

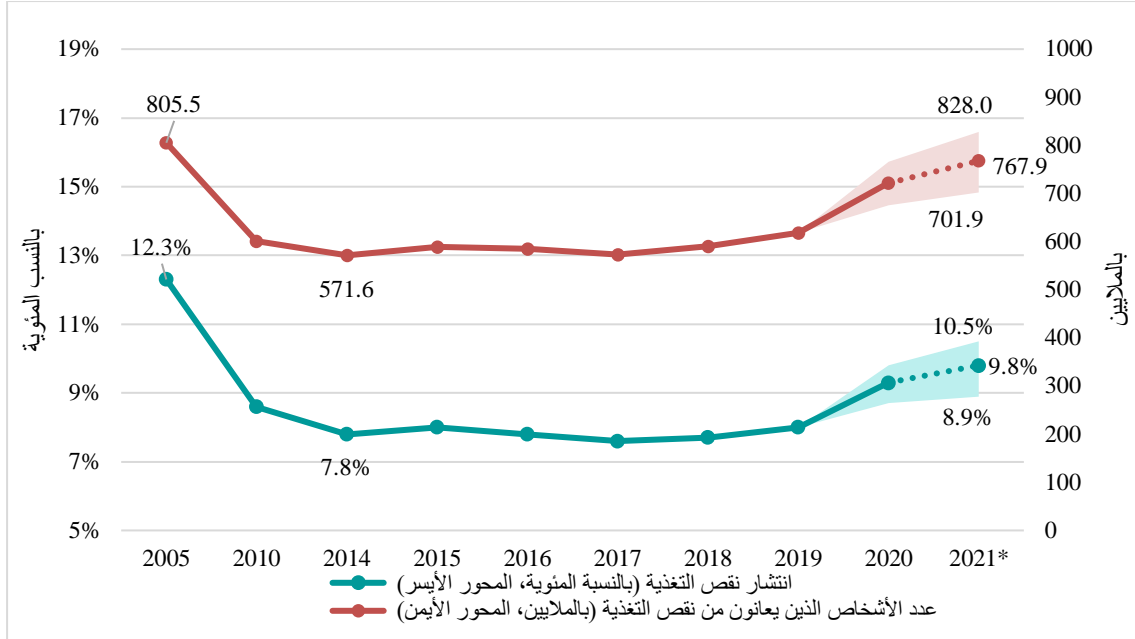
⁵ البنك الدولي، تقرير الفقر والرخاء المشترك لعام 2022: تصحيح المسار (<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37739/9781464818936.pdf>).

⁶ انظر الصندوق، شباب الريف في سياق الهشاشة والنزاع (https://www.ifad.org/documents/38714170/41187395/14_Baliki+et+al._2019+RDR+BACKGR)

(<https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/ifad-report->) المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في عالم أكثر احتراقاً! (OUND+PAPER.pdf/a0003ba0-3e4f-3fbd-8d2b-654bf75176e8) والصندوق، ما الذي يمكن أن يزرعه <https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/ifad-report-> predicts-steep-drop-in-african-staple-crops-by-2050% C2%A0prompting-urgent-call-for-adaptation-funding-at-cop26

⁷ الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022. (-<https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>).

الشكل 1
تؤدي الأزمات المتعددة إلى زيادة الجوع



ملاحظة: القيم المتوقعة لعام 2021 موضحة بخطوط منقطعة. وتظهر المناطق المظللة الحدود الدنيا والعليا للنطاق المقدر. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022، الصفحة 13.

7- والانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ والحيز المالي المحدود يقللان من القدرات الاستثمارية لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتدهورت آفاق الدين العام بسرعة، مما حد بشدة من قدرة البلدان على تمويل التعافي الذاتي والخطط الإنمائية طويلة الأجل وحصولها على التمويل الخارجي من المصادر التقليدية، مثل المؤسسات المالية الدولية. ويعاني ما لا يقل عن 54 اقتصادا ناميا - وهي موطن لأكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع - من مشاكل ديون حادة.

8- ويوجد نقص شديد في المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وتحويل النظم الغذائية. ويقدّر تقرير Ceres2030 أن المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية للزراعة (حوالي 12 مليار دولار أمريكي سنويا) ستحتاج إلى زيادتها بمقدار 14 مليار دولار أمريكي أخرى بالإضافة إلى 19 مليار دولار أمريكي إضافية في الاستثمار الحكومي لسد فجوة تمويل هدف التنمية المستدامة 2.8 ومع ذلك، على الرغم من الالتزامات العالمية بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، ظل دعم الجهات المانحة للزراعة ثابتا عند نسبة لا تتعدى 4 إلى 6 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لمدة عقدين على الأقل حتى الآن، وهو أقل بكثير من المستويات التاريخية البالغة 15-20 في المائة المقدمة خلال فترة سبعينات وثمانينات القرن الماضي.9 وتنعكس هذه الاتجاهات، ولكن إلى حد أكثر شدة، في بيانات التمويل المخصص للمناخ: تشير التقديرات إلى أن حصة التمويل المخصص للمناخ الموجه إلى الزراعة الصغيرة النطاق في 2020/2019 بلغت حوالي 1 في المائة فقط من الإجمالي، على الرغم من أن الاحتياجات لمثل هذا التمويل في قطاع الزراعة هي الأعظم على الإطلاق.10

9- ويلزم الاستثمار العاجل في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية. ومن المسلم به منذ زمن طويل أن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الوسائل فعالية لمواجهة الفقر والجوع. ويؤدي صغار المنتجين دورا حاسما في

⁸ <https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2021/03/ceres2030-en-what-would-it-cost.pdf>

⁹ <https://sdgpulse.unctad.org/official-support-development/> and

<https://donortracker.org/topics/agriculture#funding-trends>

¹⁰ الصندوق، التمويل المناخي لتعزيز النظم الغذائية، فرصة للصندوق (الوثيقة EB 2022/137/R.2).

مساعدة النظم الغذائية المحلية في البلدان النامية على معالجة انعدام الأمن الغذائي حيث تكون الاحتياجات أكثر حدة. وينتج صغار المزارعين 30-35 في المائة من الإمدادات الغذائية العالمية وما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويعد إنتاج الأغذية حتى على أصغر نطاق أمراً بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذوي للمزارعين ومصدراً مهماً للأسواق المحلية.¹¹ ويمكن أن يؤدي التحول الناجح في النظم الغذائية إلى توليد 4.5 تريليون دولار أمريكي في صورة فرص عمل جديدة كل عام.¹² وهذا من شأنه أن يخلق أكثر من 120 مليون وظيفة ريفية لائقة ويساعد على الحد من ظاهرة الاحترار العالمي وتجديد النظم الإيكولوجية الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع تقليل التكاليف والنفقات المقدرة بمبلغ 12 تريليون دولار أمريكي التي تنتجها حالياً النظم الغذائية كل عام. ويمكن أن يكون للتحول المنصف والمستدام للنظم الغذائية أثر يصنع الفارق على الفقر وانعدام الأمن الغذائي والعديد من الأهداف الإنمائية. وسيطلب مثل هذا التحول أن يُقدم الاستثمار - بشروط تيسيرية مناسبة، بما في ذلك التمويل بالمنح لأفقر البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة - من خلال القنوات الأكثر كفاءة وفعالية مباشرة إلى المكان المطلوب ويمكن أن يكون له أكبر الأثر.

ثالثاً- الميزة النسبية للصندوق

- 10- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الصندوق العالمي لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية؛ ويوجه استثماراته نحو السكان الريفيين الأكثر ضعفاً.¹³ والصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة للاستثمار في التحول الشامل والمستدام للنظم الغذائية. وتتمثل رسالة الصندوق في تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية عن طريق جعلها أكثر شمولاً وإنتاجية وقدرة على الصمود واستدامة. ويستهدف الصندوق ويستثمر في "أكثر السكان عزلة" للوفاء بمهمته، ليصل إلى أبعد المناطق. وينصب تركيز الصندوق الفريد على استهدافه الحصري لصغار المنتجين والعمال الريفيين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والجماعات العرقية المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.
- 11- ويعمل الصندوق، كرائد في التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية، على تمكين السكان الريفيين من دفع تنميتهم بأنفسهم. وينصب تركيز الصندوق الثابت على دعم السكان الريفيين وصغار المنتجين في التغلب على الفقر. ويدعم الصندوق صوت المجتمعات المحلية الريفية ويعمل يداً بيد مع الحكومات للجمع بين الشركاء العاملين على هدف التنمية المستدامة 2 وأصحاب المصلحة الرئيسيين حول نفس المائدة. وبذلك، يتعلم الصندوق أيضاً من السكان الريفيين الفقراء ويستثمر فيهم. ويمول الصندوق النمو الشامل، مع التركيز على الاحتياجات الإنمائية للسكان الريفيين الفقراء بينما يسعى إلى تحقيق أثر مستدام عن طريق منح السكان الريفيين الفقراء والمهمشين "يد العون" وليس "صدقة".
- 12- والصندوق مجمع للتمويل ومكرس للتحول الريفي القادر على الصمود. وباعتباره الصندوق العالمي للزراعة وأول صندوق تابع للأمم المتحدة يحصل على تصنيف ائتماني، ينظر المقترضون والشركاء إلى الصندوق

¹¹ الصندوق، تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الرخاء الريفي، 2021.

¹² البنك الدولي، <https://documents1.worldbank.org/curated/en/879401632342154766/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System.pdf>. انظر أيضاً تحالف الغذاء واستخدام الأراضي، الزراعة الأفضل: عشر تحولات حاسمة لتحويل الغذاء واستخدام الأراضي (لندن، المملكة المتحدة: تحالف الغذاء واستخدام الأراضي، 2019).

¹³ تحدد اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هدف الصندوق على أنه "تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية ... لإدخال نظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النظم أو تحسينها وتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك ضمن إطار الأولويات والاستراتيجيات القومية، مع مراعاة: الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في أفقر البلاد التي تعاني من نقص الغذاء، وإمكانات زيادة إنتاج الأغذية في البلاد النامية الأخرى، وأهمية تحسين مستوى التغذية وأحوال المعيشة لدى أفقر مجموعات السكان في البلاد النامية".

كمقدم فعال للتمويل المستدام من أجل التحول الريفي وصغار المنتجين. ومنذ عام 1977، حول الصندوق كل دولار من المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء إلى أكثر من دولارين من تمويل الصندوق وإلى ستة دولارات من الاستثمار على الأرض من خلال تعبئة التمويل المشترك.¹⁴ وخلال السنوات الأخيرة، تعززت قدرة الصندوق على تعبئة التمويل المشترك والموارد الإضافية. وتحقق معدل مرتفع قياسي للتمويل المشترك قدره 1: 1.95 خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وزاد إجمالي الأموال التكميلية المقدمة للصندوق من جانب شركائه من 187.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد التاسع للموارد إلى 334.4 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد العاشر للموارد وإلى 728.3 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

13- **ويضطلع الصندوق بدور القيادة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري لتعزيز هيكل المعونة الدولية من أجل تحويل النظم الغذائية.** ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في ذلك في توحيد الجهود المجزأة حول هدف التنمية المستدامة 2. وعلى المستوى العالمي، يساهم الصندوق بنشاط في مبادرات مختلفة، مثل المجموعة العالمية للاستجابة للأزمات، والتحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي، وبعثة الصمود الغذائي والزراعي، والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية،¹⁵ جنبا إلى جنب مع منظمات السياسات المتعددة الأطراف والعالمية الأخرى. وعلى المستوى الإقليمي، ينشط الصندوق في مجالات حيوية مثل منطقة الساحل، ويعمل مع البرامج الإقليمية للوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويؤدي دورا قياديا في مبادرة الجدار الأخضر العظيم. وعلى المستوى القطري، يشارك الصندوق كعضو في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى جانب الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ويعمل مع شركاء آخرين من القطاعين العام والخاص وشركاء غير الحكوميين لزيادة الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي إلى أقصى حد ممكن. ويقود الصندوق، على سبيل المثال، ركيزة الأغذية في المنصة القطرية لمصر لبرنامج محور المياه والغذاء والطاقة.

الإطار 1

أثر شركات الصندوق على المستوى القطري

تقديرًا لدور الصندوق كشريك رئيسي ومحرك رئيسي للتنمية الزراعية في مصر، وقع الصندوق والحكومة المصرية خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف) اتفاقية شراكة بقيمة 3.35 مليار دولار أمريكي. ومن ثم، سيقود الصندوق المنصة القطرية لمصر لبرنامج محور المياه والغذاء والطاقة وسيترأس تنسيق السياسات وجهود تعبئة التمويل التي سيضطلع بها مع الشركاء الإنمائيين الآخرين.

ويوفر برنامج محور المياه والغذاء والطاقة عرضا عمليا وقابلا للتكرار لمفهوم المنصة القطرية الذي وضعت إطاره في عام 2018 مجموعة الشخصيات البارزة المعنية بالحكومة المالية العالمية لمجموعة العشرين، والتي أعلنت أن الملكية القطرية للأهداف الإنمائية ينبغي أن توجه الجهود المنسقة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق المزيد من النتائج الناجحة والمؤثرة والمستدامة وتوسيع نطاقها.

14- **الصندوق مدفوع بالنتائج والأثر.** يمتلك الصندوق نظاما قويا لإدارة النتائج وهو مؤسسة التمويل الإنمائي الوحيدة التي تجري بانتظام تقييمات الأثر بطريقة تمكّن من تقدير الأثر على حافظته بالكامل. وتستخدم بيانات

¹⁴ نفذ الصندوق، بمساهمات مدفوعة قيمتها 10.3 مليار دولار أمريكي منذ إنشائه، برنامج عمل تبلغ قيمته الإجمالية 61 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 24.2 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل معتمد من الصندوق (بما في ذلك للمنح العالمية والإقليمية) و37 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك محلي ودولي (نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في الصندوق، يناير/كانون الثاني 2023).

¹⁵ يساعد المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية في تشكيل تفكير وسياسات وبرمجة مجتمع المانحين العالمي حول النظم الغذائية والتنمية الريفية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والأزدهار والاستدامة على المدى الطويل. انظر

<https://www.donorplatform.org/our-work/strategic-objectives/>

النتائج والأثر لأغراض التعلم ولتوجيه قرارات الاستثمار في الوقت الفعلي. وفي عام 2021، وصلت حافظة الصندوق الجارية إلى حوالي 100 مليون من السكان الريفيين الأكثر فقرا وتهميشا في العالم،¹⁶ مما ساعدهم على زيادة قدرتهم على الصمود وحماية سبل عيشهم. وتؤكد تقييمات الأثر في التجديدين العاشر والحادي عشر للموارد الأداء القوي للصندوق في زيادة الدخل وتحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والأمن الغذائي للملايين من السكان الريفيين الفقراء.

15- وفي عام 2021، صُنّف الصندوق على أنه أكثر المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف فعالية وكفاءة على المستوى العالمي.¹⁷ وقد جرى دعم هذا التصنيف من خلال عملية تغيير داخلي شاملة بدأت في عام 2018 وموجهة نحو تحسين تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز الاستدامة المالية وضمان جودة النتائج. كما تلقى الصندوق في السنوات الأخيرة تقييما إيجابيا للغاية من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وأصبح مرة أخرى وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي قيم الاتحاد الأوروبي ركائزها بالكامل.

16- واستنادا إلى الميزة النسبية للصندوق، يتيح التجديد الثالث عشر للموارد للدول الأعضاء فرصة لتوسيع نطاق الاستثمارات التي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وبناء على الخطوات المهمة المتخذة خلال التجديد الثاني عشر للموارد لتوسيع القدرة التشغيلية والمالية، يتمتع الصندوق بمكانة فريدة تمكنه من دعم جهود متجددة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2، والاستجابة لتغير المناخ، وتحويل النظم الغذائية حتى تتمكن من إنتاج المزيد من الأغذية المغذية محليا وتحسين طريقة إنتاجها.

رابعا- أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

17- ستكون الأولوية الشاملة المقترحة للتجديد الثالث عشر للموارد هي بناء نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش الريفية. ولتحقيق ذلك، يرد أدناه نهج شامل يتماشى مع الميزة النسبية للصندوق والطلب من البلدان المقترضة. ويستند هذا النهج إلى الدروس المستفادة من تقييمات الأثر الأخيرة وخبرة الصندوق في الإنتاج الزراعي وسلاسل القيمة الشاملة.

18- وبالنسبة للتجديد الثالث عشر للموارد، تُقترح ثلاثة مجالات ذات أولوية: (1) معالجة دوافع الهشاشة وآثارها؛ (2) التمويل المصمم للمناخ والتنوع البيولوجي؛ (3) مشاركة القطاع الخاص. وتستند هذه المجالات إلى دور الصندوق كمجمع للتمويل، والذي سيجري مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه. وفي جميع أولويات التجديد الثالث عشر للموارد، سيركز الصندوق على المنظور الجنساني والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية.

الإنتاج الزراعي وسلاسل القيمة الشاملة

19- تركز استثمارات الصندوق على تحسين الإنتاجية الزراعية الذكية مناخيا وإدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة التجارية، وبالتالي إنشاء الأسواق المحلية واستدامتها. واستجابة للأزمة الغذائية العالمية الحالية، سيركز التجديد الثالث عشر للموارد على المجالات الأساسية للميزة النسبية للصندوق وهي: زيادة الدخل، والإنتاج المحلي، والأسواق، والقدرة على الصمود.

20- ويتطلب تعزيز الإنتاجية الزراعية تدخلات من شأنها تحسين توافر وجودة المدخلات (بما في ذلك البذور والأسمدة)، والوصول إلى التكنولوجيا (بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية) وبناء القدرات. وتهدف استثمارات الصندوق في بناء القدرات والمعرفة إلى تعزيز ممارسات الزراعة

¹⁶ الصندوق، تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، 2022 (EB 2022/136/R.7).

¹⁷ مركز التنمية العالمية، جودة المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2021.

الإيكولوجية وغيرها من ممارسات الإنتاج الزراعي المستدامة والذكية مناخيا، ودعم مشاركة منظمات المنتجين في سلاسل القيمة وتعزيز بيئات السياسات المواتية.

21- ويتطلب تعزيز الإنتاج أيضا تحسين البنية التحتية الريفية غير الملائمة. وبالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء آخرين، يستثمر الصندوق في **البنية التحتية الريفية في أكثر المناطق عزلة** مع التركيز على الري وإدارة المياه والطرق الثانوية ومرافق التخزين ومخططات الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق والتوصيلية الرقمية. وتفيد هذه الاستثمارات المجموعات المستهدفة من الصندوق مباشرة من خلال تحسين الإنتاج وزيادة الوصول إلى الأسواق وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وتكاليف النقل. وهذا يعزز الدخل ويحسن القدرة التنافسية للمنتجين الريفيين الفقراء.

22- وسيظل توسيع نطاق وصول السكان الريفيين والمؤسسات الريفية إلى **الخدمات المالية الريفية الشاملة** عنصرا أساسيا في عمل الصندوق. وهذا مهم لتطوير سلاسل القيمة الزراعية ولكن أيضا للاقتصاد الريفي غير الزراعي الأوسع نطاقا ولتعزيز قدرة الأسر المعيشية الريفية على مواجهة الصدمات. وخلص تقييم أثر التجديد الحادي عشر للموارد إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك التأمين والادخار والائتمان، ساعد على زيادة القدرة على الصمود. ويمكن أن تشمل التوجهات الجديدة المحتملة ما يلي: (1) زيادة الاهتمام بالخدمات المالية غير الائتمانية مثل التأمين والضمانات وحلول التمويل المختلط؛ (2) تعزيز الدعم للخدمات المالية الرقمية، ولا سيما تلك التي تستهدف النساء والشباب؛ (3) خدمات إدارة مخاطر المناخ مثل التأمين المرتبط بمؤشرات الطقس؛ (4) زيادة الجهود لتطوير حلول مبتكرة للتحويلات وتدفقات استثمارات الشتات وتحفيز التمويل الخاص والتمويل من المصارف الإنمائية العامة.

معالجة دوافع الهشاشة وأثارها

23- سيواصل التجديد الثالث عشر للموارد زيادة تركيز الصندوق على **دوافع الهشاشة وأثارها**. والبلدان التي تمر بأوضاع هشّة¹⁸ هي موطن لحصة كبيرة على نحو متزايد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وهي معرضة بشدة للصدمات من جميع الأنواع - بما في ذلك الصدمات الاقتصادية والصدمات المناخية والنزاعات. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعيش 86 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في العالم في سياقات هشّة. ولذلك، خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، لن يتمكن الصندوق من الوصول إلى أولئك الذين تخلّفوا أكثر عن الركب دون المشاركة القوية والمستدامة في سياقات هشّة. وسيكون الاستناد إلى الدروس المستفادة من مرفق تحفيز فقراء الريف ومبادرة الاستجابة للأزمات لتعزيز استجابة الصندوق لآثار الصدمات القصيرة الأجل، بما في ذلك من خلال تصميم البرامج، جزءا رئيسيا من هذا الجهد.

24- وفي الأوضاع الهشّة، ستكون مشاركة الصندوق مدفوعة بميزته النسبية بينما يعمل بتنسيق وثيق مع الشركاء لاستكمال أعمالهم في مجال الإغاثة مع تركيز الصندوق على **التعافي وإعادة البناء والقدرة على الصمود**. وستعالج استثمارات التجديد الثالث عشر للموارد العديد من الدوافع المحددة السياق وآثار الهشاشة عن طريق: (1) تعزيز قدرة الإنتاج الزراعي على الصمود وتعزيز الأسواق وسبل العيش الريفية؛ (2) تسريع التكيف مع تغير المناخ وتعزيز حوكمة الموارد الطبيعية؛ (3) تعزيز شمولية النساء والشباب وتمكين المجتمعات المحلية الريفية المهمشة والمتأثرة بالنزاع. وسيسعى التجديد الثالث عشر للموارد إلى زيادة الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان المتأثرة بالهشاشة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد التكميلية والتمويل المشترك لتكميل موارد الصندوق الخاصة.

تمويل المناخ والتنوع البيولوجي

¹⁸ سيستمر تصنيف الصندوق للأوضاع الهشّة في الاعتماد على قائمة الأوضاع الهشّة والمتأثرة بالنزاع التي تصدرها **مجموعة البنك الدولي** سنويا.

25- يؤدي الصندوق دورا قياديا في تسريع التكيف مع تغير المناخ من أجل الزراعة الصغيرة النطاق. وخلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، ستقترح أدوات محسنة لتوسيع نطاق هذا الدور. ويستند الدور الحاسم للصندوق في هذا المجال إلى سجله الحافل بالنجاح مع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في توجيه التمويل المناخي إلى صغار المنتجين. ويشارك الصندوق بنشاط كبير في الجهود المشتركة مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم، وزاد بدرجة كبيرة مستوى التمويل المخصص للمناخ المقدم من خلال برنامجه للقروض والمنح وبرنامج عمله الأوسع في السنوات الأخيرة. ويعد الصندوق أيضا شريكا متزايد الأهمية لصناديق المناخ والبيئة العالمية، حيث يعمل على ضمان وصول تمويلها إلى صغار المنتجين والمناطق الريفية، وسيكون له دور يؤديه في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتفق عليه مؤخرا.¹⁹

26- وأصبحت الآن جميع الاستثمارات التي يمولها الصندوق تعمل على مواجهة تغير المناخ. ويساعد الصندوق بالفعل المجتمعات المحلية الريفية وصغار المنتجين على التكيف مع تحديات تغير المناخ، بما في ذلك في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع. وصُممت جميع المشروعات لتكون مراعية لتغير المناخ وتشمل أكثر من 90 في المائة من المشروعات الجديدة أنشطة مصممة خصيصا لبناء القدرة التكيفية. وعلاوة على ذلك، ينطبق على 40 في المائة من تمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء/آلية الحصول على الموارد المقترضة و100 في المائة من تمويل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصف تمويل مخصص للمناخ وفقا لمنهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. والتنوع البيولوجي مدمج أيضا في نهج الصندوق تجاه المناخ والبيئة. ويوفر التجديد الثالث عشر للموارد مسارا آخر للدول الأعضاء للنهوض بأهداف التنوع البيولوجي وتوجيه تمويل التنوع البيولوجي إلى النظم الغذائية وسبل العيش الريفية المستدامة.

27- ويمثل التجديد الثالث عشر للموارد فرصة لتوسيع دور الصندوق بدرجة كبيرة كمجمع للتمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي. ولتحقيق ذلك، يستكشف الصندوق طرقا لزيادة تعزيز دمج التمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي في برنامجه للقروض والمنح وبرنامج عمله الأوسع. وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيُقدم اقتراح لتبسيط هيكل التمويل المخصص للمناخ في الصندوق عن طريق إدخال ترتيبات لتأمين المزيد من التمويل المخصص للمناخ كموارد أساسية، مقدما في بداية كل دورة تجديد للموارد للسماح بالتكامل الكامل مع الجداول الزمنية لتصميم المشروعات الممولة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء/آلية الحصول على الموارد المقترضة.

28- ومن شأن ذلك أن يقلل من تكاليف المعاملات بالنسبة للصندوق والجهات المتلقية، وأن يؤدي إلى تصميم وتنفيذ أكثر تكاملا للمشروعات وإلى نتائج أفضل للمشروعات. ويمكن القيام بذلك من خلال ترتيبات مساهمات أساسية إضافية للتمويل المناخي (انظر الإطار 3). وأي نهج معزز سيقترن بجهود مكثفة لقيادة السياسات والابتكارات التقنية وغيرها من الابتكارات المالية لمعالجة النقص الكبير في مبلغ التمويل المخصص للمناخ الذي يصل إلى صغار المنتجين. ويمكن القيام بذلك عن طريق تجميع المزيد من الدعم بمنح المساعدة التقنية، وتصميم مشروعات قابلة للتمويل لجذب الاستثمار المشترك أو هيكلية التمويل المختلط والأدوات المالية الأخرى.

مشاركة القطاع الخاص

29- خلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيُقترح تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص من أجل تعزيز قدرات الصندوق المتزايدة في هذا المجال. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لتقييم أثر التجديد الحادي عشر للموارد في أن زيادة الإنتاج والإنتاجية تترجم إلى دخل وسبل عيش أفضل عندما تربط سلاسل القيمة التي تعمل جيدا بين المستفيدين والأسواق. ويمكن للقطاع الخاص أن يساعد في دفع الاستثمار في سلاسل القيمة الغذائية والزراعية

¹⁹ يتمثل أحد أهداف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في تعبئة 200 مليار دولار أمريكي على الأقل سنويا بحلول عام 2030.

في البلدان النامية، وبالتالي ينبغي أن يكون جزءاً أكبر من الحل لتحويل النظم الغذائية على نحو مستدام. وخلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، ستُفترض مشاركة أعمق وأكثر تنظيمًا مع القطاع الخاص ولا سيما في منتصف الطريق²⁰ (بما في ذلك التجهيز والتحويل والتوزيع). وسيشمل ذلك التركيز على الابتكارات، سواء في التكنولوجيا أو العمليات أو الممارسات.

30- وستشتمل أولويات التجديد الثالث عشر للموارد بشأن مشاركة القطاع الخاص على الإنتاج المستدام (بما في ذلك الحد من خسائر ما بعد الحصاد)، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيدعم ذلك نهج أكثر استراتيجية لتطوير الذخيرة لضمان مزيد من التأزر مع المشروعات الممولة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء/آلية الحصول على الموارد المقترضة وتطوير نموذج مالي مناسب لمشاركة القطاع الخاص. وسيستفاد بعد ذلك على نحو متزايد من أدوات برنامج تمويل القطاع الخاص لتعزيز علاقات سلاسل القيمة على نطاق الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في الصندوق وحفاظة تنمية سلاسل القيمة. وسيكون لذلك أهمية مركزية لتسريع النمو الاقتصادي الريفي القادر على الصمود والشامل والأخضر، والاستفادة من التكنولوجيا وزيادة التأثير المضاعف لاستثمارات الصندوق. وهو أمر مهم خاصة في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة، حيث يمكن أن يكون دعم الصندوق أكثر تحفيزاً وحيث يمكن للصندوق أن يتصدى لتحديات أوسع مثل الهشاشة، وتعزيز قدرة الأسواق على الصمود أثناء الأزمات، والحد من العوامل الدافعة للهجرة.

المنظور الجنساني والشباب والإدماج الاجتماعي

31- يكمن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتسخير إمكانات الشباب الريفي، وتعزيز الاستهداف والشمول، في صميم هوية الصندوق. وقد عززت التحديثات الأخيرة للسياسات والاستراتيجيات إطار الإدماج الاجتماعي في الصندوق ورفعت مستوى الطموح من خلال، على سبيل المثال، إدخال نهج تُحدث تحولاً في المنظور الجنساني.²¹ وسيواصل التجديد الثالث عشر للموارد هذا الطموح، مع التركيز على نهج الصندوق الذي يركز على الناس والتركيز الأوسع على الإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى المعرضة لخطر التهميش؛ على نحو متزايد من خلال اتباع نهج متعددة القطاعات.

32- ويتطلب التحول الناجح في المنظور الجنساني الاستثمار، وتحدي الأعراف الجنسانية، وتعزيز المؤسسات، وإعطاء صوت متساوٍ للمرأة، والمثابرة، والابتكار المالي والاجتماعي. وقد تؤكد ذلك من خلال تقييمات الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد، والتي خلصت إلى أن تحفيز التغيير في الأعراف الاجتماعية حول المنظور الجنساني يتطلب معالجة أبعاد متعددة لتمكين المرأة واعتماد نهج تشمل المجتمع بأسره. ويضمن الصندوق الإدماج والتحول في المنظور الجنساني من خلال استراتيجية مبنية على تمويل المرضى، وتجريبها على المستوى القطري، واستخدام الاستثمارات القطرية لتوسيع النطاق. وهذا يساعد على ضمان ملكية الأصول، وريادة الأعمال، والوصول المالي، والتعبير، والمشاركة، وتقاسم الأعباء. وسيشمل التجديد الثالث عشر للموارد جهوداً مكثفة لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأصول الإنتاجية والخدمات والعمالة وفرص السوق من خلال المشروعات الاستثمارية والمشاركة غير الإقراضية على المستوى القطري والمبادرات الخاصة مثل آلية التحول في المنظور الجنساني.²²

33- وسيكون تأمين المشاركة النشطة لشباب الريف في قطاع الزراعة ضرورياً أيضاً لاستدامة النمو الاقتصادي الريفي الدينامي في المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجري توسيع نطاق البرنامج الرائد لمراكز الأعمال

²⁰ الصندوق، تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الرخاء الريفي، 2021 ([https://www.ifad.org/documents/38714170/43704363/rdr2021.pdf/d3c85b6a-229a-c6f1-75e2-\(a67bb8b505b2?t=1649073218696](https://www.ifad.org/documents/38714170/43704363/rdr2021.pdf/d3c85b6a-229a-c6f1-75e2-(a67bb8b505b2?t=1649073218696)).

²¹ بما في ذلك السياسة المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية والاستراتيجية الجديدة لإدماج منظور الإعاقة.
²² <https://www.ifad.org/ar/gender-transformative-mechanism>

الزراعية الشبابية التابع للصندوق، وسيكثف الصندوق جهوده لتعزيز تأثيرات العمالة للمشروعات المراعية للشباب وتعميق جهوده لزيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. وسيدعم الصندوق تمكين السكان الريفيين من خلال المشاركة النشطة مع المنظمات الريفية، بما في ذلك منظمات المزارعين والشعوب الأصلية وغيرها من المنظمات المجتمعية، ولا سيما تلك التي تمثل الفئات المهمشة. وسيكون هذا أمراً حاسماً لضمان أن تكون عمليات التنمية شاملة وأن الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الريفية المهمشة الضعيفة يمكنهم المشاركة على قدم المساواة.

التغذية

34- سيكون التجديد الثالث عشر للموارد فرصة لإحراز تقدم حاسم في تحسين التغذية، التي تظل ضرورية لعمل الصندوق. وفي عام 2021، كان 3.1 مليار شخص غير قادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي؛ ويعيش العديد من هؤلاء الأشخاص في المناطق الريفية والعديد منهم من النساء. وفي أفريقيا، يقدر أن 80 في المائة من السكان لا يستطيعون تحمل تكاليف نمط غذائي صحي.²³ وتبين تقييمات الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد أن زيادة الإنتاج والمداخيل لا تؤدي تلقائياً إلى تحسين التغذية. ويستغرق التقدم في هذا المجال وقتاً، ويدرك الصندوق الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لتحقيق الأثر المنشود.

35- وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيزداد التركيز على استهداف التغذية وتعزيز الإنتاج المحلي المتنوع للأغذية، وإضافة القيمة والاستهلاك. وسيستند الاستهداف إلى الضعف الفسيولوجي عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية، حيث تتحمل النساء نصيب غير متناسب من عبء سوء التغذية. وسيساعد هذا النهج في توجيه التمويل حيث تشتد الحاجة إليه وحيث يكون له أكبر أثر. وسيعزز الصندوق أيضاً قدرة نظم الإنتاج والأسواق على الصمود لجعل الأغذية المغذية أكثر توافراً ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة ومستدامة. وسيؤازر هذا التركيز على تنمية الأسواق النهج المبتكرة لتتيف المستهلكين وتغيير سلوكهم، مما يعزز طلب المستهلكين على الأنماط الغذائية الصحية. وستضمن هذه التدابير، جنباً إلى جنب مع زيادة استثمارات القطاع الخاص في سلاسل القيمة الغذائية المراعية للتغذية وتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، دعماً أقوى للفئات المستهدفة وتساعد على تحسين نتائج الصحة والرفاه.

خامساً- الركائز التشغيلية للصندوق

36- سُدعم أولويات الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد من خلال ثلاث ركائز تشغيلية: البرامج القطرية التحويلية، والهيكلية المالية للصندوق ودوره في تجميع التمويل الإنمائي، ومواصلة تعزيز الإصلاحات المؤسسية. وتتماشى هذه الركائز التشغيلية للتجديد الثاني عشر للموارد.

ألف- تنفيذ برامج قطرية تحويلية من أجل التمكين الريفي

37- ستكون البرامج القطرية التحويلية، المصممة خصيصاً للسياق القطري، هي جوهر نموذج عمل الصندوق. وتدمج البرامج القطرية التحويلية المجموعة الكاملة لعمليات الصندوق المالية وغير المالية على المستوى القطري باستخدام برامج الفرص الاستراتيجية القطرية و/أو مذكرات الاستراتيجية القطرية للتخطيط والإدارة والرصد. وخلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، سيكون دور البرامج القطرية على نحو متزايد أن تكون بمثابة منصات لعمل الصندوق كجمع للتمويل. وستعكس هذه البرامج أيضاً نهج الصندوق المتعمق للتعاون والتنسيق داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية ولا سيما مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين.

²³ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022.

38- وترتكز البرامج القطرية على الرؤى الوطنية للمقترضين، والمسارات التحويلية للنظام الغذائي الوطني، والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمساهمات المحددة وطنياً. ويضمن النهج البرامجي أن التمويل السيادي وغير السيادي المقدم من الصندوق ومشاركته غير الإقراضية تعزز بعضها البعض وتدعم أثر الصندوق من خلال التغيير التحويلي. وتماشياً مع استراتيجية الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء لا يتجزأ من برامجه القطرية. وخلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، ستواصل الإدارة أيضاً دمج البرامج القطرية في مشروعات أكبر حجماً وأكثر أثراً حسب الاقتضاء، والتركيز على النهج المتدرجة التي ستستند فيها المشروعات الجديدة إلى المراحل السابقة الناجحة وتوسع نطاقها. وسييسر تجنب التجزؤ وإعطاء الأولوية لتهيئة المشروعات المتدرجة التركيز بشكل متزايد على محركات التغيير التحويلي.

39- وستكون المرونة التشغيلية داخل البرامج القطرية التحويلية حاسمة لدعم السكان الريفيين الفقراء في معالجة أثر الصدمات غير المتوقعة. وفي حالات الهشاشة والنزاع، ستستخدم البرامج القطرية التحويلية نهجاً متميزاً ومراعياً للنزاع، مما يعزز محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وبينما تضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية أن تركز البرامج القطرية على الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها، فإنها ستستجيب أيضاً للفرص والمخاطر الوطنية والإقليمية والعالمية المتطورة وللصدمات غير المتوقعة. وتكون تكاليف عدم العمل ثم إعادة العمل في الأوقات التي تكون فيها الحاجة ماسة إلى دعم الصندوق، وعندما يوجد خطر أكبر بفقدان المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مرتفعة. وسيستلزم تجنب هذه التكاليف ضمان أن تكون استثمارات الصندوق أكثر مرونة وسرعة من خلال، على سبيل المثال، إدراج عنصر بشأن الحد من مخاطر الأزمات والكوارث عند الاقتضاء. وبناء على تجارب مرفق تحفيز فقراء الريف ومبادرة الاستجابة للأزمات، سيعمل الصندوق عن كثب مع الجهات الفاعلة الإنسانية والشركاء الآخرين في الاستجابة لحالات الأزمات، واستكمال المساعدة الإنسانية بتركيز الصندوق على بناء القدرة على الصمود.

الإطار 2

تعزيز الدعم للبلدان المنخفضة الدخل خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد

يجب أن يدعم التجديد الثالث عشر للموارد زيادة الاستثمار في النظم الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي القادر على الصمود في وجه تغير المناخ. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل مستويات عالية من الفقر والهشاشة والضعف المناخي وتتأثر بشدة بالأزمات الحالية. ويعاني الكثيرون من ارتفاع الديون وارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وزيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية*.

وتستكشف إدارة الصندوق خيارات لزيادة الدعم المالي للبلدان المنخفضة الدخل خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد. وتمثل البلدان المنخفضة الدخل أكثر من 40 في المائة من مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر للموارد وتستفيد من مخصصات أعلى لنصيب الفرد من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مقارنة بالبلدان في فئات الدخل الأخرى. وتظهر التقييمات الأولية أن إمكانية زيادة تمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المنخفضة الدخل في التجديد الثالث عشر للموارد ستعتمد إلى حد كبير على زيادة مساهمات تجديد الموارد الأساسية لتعزيز القدرة على التمويل بشروط تيسيرية، ولا سيما منح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن استكمال ذلك بجهود استراتيجية أخرى لتعبئة الموارد، بما في ذلك المساهمات الإضافية التي تركز على المناخ (انظر الإطار 3)، وتمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة للبلدان المنخفضة الدخل ذات الجدارة الائتمانية (من المتوقع أن تصل 10 بلدان منخفضة الدخل إلى آلية الحصول على الموارد المقترضة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد) والجهود المستمرة لتأمين التمويل التكميلي القائم على المنح والتمويل المشترك الدولي.

وبالإضافة إلى التمويل، ينصب التركيز الرئيسي لجدول أعمال اللامركزية في الصندوق على تعزيز حضوره في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما تلك المتأثرة بالهشاشة. ويواصل الصندوق زيادة حضوره العام وعدد موظفيه في البلدان المنخفضة الدخل: بحلول نهاية التجديد الثاني عشر للموارد، ستمثل البلدان المنخفضة الدخل عددا من المكاتب القطرية للصندوق أكبر من أي فئة دخل أخرى - 22 في المجموع بنهاية التجديد الثاني عشر للموارد، مقابل 20 في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و8 في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا و1 في البلدان المرتفعة الدخل - مع زيادة مخططة بنسبة 70 في المائة في إجمالي التوظيف في البلدان المنخفضة الدخل ومضاعفة عدد الموظفين الدوليين في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالتجديد العاشر للموارد. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة استثمارات الصندوق، وتمكين التنفيذ في الوقت المناسب والدعم السياسي للحكومات، وتيسير تعبئة الموارد.

* صندوق النقد الدولي، التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان المنخفضة الدخل، ديسمبر/كانون الأول 2022.

40- وستظل المشاركة في السياسات على المستوى القطري تحتل مكانة بارزة في البرامج القطرية التحويلية للصندوق. وبناء على التزامات التجديد الثاني عشر للموارد، سيعزز الصندوق المشاركة في السياسات ودعمها. وستساعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والنهج من القاعدة إلى القمة في ضمان استدامة السياسات الريفية وملكيها القطرية. وستزداد المشاركة في حوارات السياسات المتعلقة بالمناخ والصلة بالأمن الغذائي والزراعة، بما في ذلك ما يتعلق بالخطط الوطنية للتأقلم، والمساهمات المحددة وطنيا ومسارات تحول النظم الغذائية. وكجزء من هذا الجهد، سيركز الصندوق على تقديم الدعم التحليلي والاستشاري على أساس المعرفة المحلية والوطنية والسياقات ونظم البيانات. وسيساعد هذا أيضا البلدان في انتقالها إلى نظم غذائية مستدامة.

41- وسيواصل الصندوق تكريس جهود للمشاركة في السياسات الإقليمية، ولا سيما عن طريق إقامة ورعاية شراكات استراتيجية إقليمية وعالمية. وسيتعاون الصندوق مع أصحاب المصلحة المعنيين - الحكومات الوطنية ودون الوطنية، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الآخرين - لتعزيز أطر السياسات أو تعزيز تنفيذها وتوفير الموارد لها. وبالنظر إلى الدور الحاسم للسياسة العامة كرافعة للتغيير، فإن الصندوق سيعزز مشاركته في حوارات السياسات التي لديها القدرة على إحداث تحولات نحو التنمية المنخفضة الانبعاثات والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للاقتصادات الريفية.

42- وسيركز التجديد الثالث عشر للموارد تركيزا مكثفا على الابتكار (بما في ذلك الابتكار التكنولوجي) وعلى التعلم في الوقت الفعلي المدفوع بالبيانات والتوسع داخل البرامج القطرية. وستتخذ إجراءات على مستويات متعددة: على المستوى القطري، من خلال توفير الدعم لاستخدام البيانات في تصميم السياسات والبرامج؛ وعلى مستوى المشروعات، من خلال تعزيز الرصد والتقييم، ونظم المعرفة والبيانات للدروس المستفادة في الوقت الفعلي؛ وعلى المستوى المؤسسي، من خلال زيادة تعزيز صرامة تقييمات الأثر والاستفادة بشكل أفضل من البحث والابتكار الزراعيين في البرامج القطرية. وسيواصل الصندوق أيضا استكشاف دمج النهج المدفوعة بالسلوك العلمي في عمله، إلى جانب عناصر أخرى من خماسية التغيير المحددة في جدول الأعمال المشترك للأمم العام للأمم المتحدة.²⁴

²⁴ تتضمن خماسية التغيير المحددة في جدول الأعمال المشترك للأمم العام ما يلي: (1) البيانات والتحليلات والاتصالات؛ (2) الابتكار والتحول الرقمي؛ (3) الاستشراف الاستراتيجي؛ (4) علم السلوك؛ (5) التوجه نحو الأداء والنتائج. وتعزيز قدرات مؤسسات الأمم المتحدة في هذه المجالات سيساعدها على مواجهة التحديات المعقدة والمتراصة ووضع حلول على نطاق المنظومة.

باء- تجميع تمويل التنمية

43- يعمل الإطار المالي للتجديد الثالث عشر للموارد على تعبئة موارد إضافية عامة وخاصة، ولا سيما لأفقر البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة، من خلال برنامج عمل متكامل. والمساهمات الأساسية هي حجر الأساس لتمويل الصندوق وهي شرط أساسي لتعبئة موارد إضافية من خلال الاقتراض أو التمويل المشترك. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر للموارد، تقترح الإدارة أن يتألف التمويل الأساسي من: (1) المساهمات الأساسية لتجديد الموارد؛ (2) قروض الشركاء الميسرة؛ (3) المساهمات الإضافية المتعلقة بالمناخ. ويستند المقترح المتعلق بالمساهمات الإضافية المتعلقة بالمناخ كآلية تمويل أساسية جديدة إلى الدروس المستفادة منذ التجديد التاسع للموارد من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمساهمات المتممة غير المقيدة (انظر الإطار 3). ومصادر التمويل التي تكمل هذه الموارد الأساسية من أجل توسيع نطاق برنامج عمل الصندوق هي: (أ) الاقتراض الإضافي (بخلاف قروض الشركاء الميسرة)؛ (ب) الموارد التكميلية، وخاصة للبلدان ذات القدرة المحدودة على الاقتراض، بما في ذلك العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعيش في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع؛ (ج) أدوات التمويل المبتكرة؛ (د) التمويل المشترك المحلي والدولي. وهذا التركيز على برنامج عمل متكامل يتضمن مصادر تمويل متنوعة يزيد إلى أقصى حد ممكن من فوائد الهيكلية المالية المختلطة للصندوق والإصلاحات المالية الأخيرة لزيادة الأثر.

44- وتعتمد قدرة الصندوق على زيادة الدعم للبلدان الأشد احتياجا على التمويل الأساسي. وفي سياق مستويات المديونية المرتفعة والمتنامية، تظل المساهمات الأساسية لتجديد الموارد أساس الهيكلية المالية للصندوق لدعم أفقر البلدان بما يتماشى مع قدراتها على استيعاب الديون. وتؤدي قروض الشركاء الميسرة أيضا دورا حاسما في زيادة التمويل التيسيري إلى أقصى حد ممكن للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الحال بالنسبة إلى المساهمات الإضافية المتعلقة بالمناخ إذا أدخلت. وسيواصل الصندوق تقديم مستوى كبير من التيسيرية (عنصر المنحة) مع التمويل الأساسي، فضلا عن م ظروف مخصص لإطار القدرة على تحمل الديون. وستستمر قدرة الصندوق على الالتزام بخطط الأساس المستدام لتجديد الموارد.²⁵

الإطار 3

المساهمات الإضافية المقترحة المتعلقة بالمناخ للتجديد الثالث عشر للموارد

بالنظر إلى الأهمية الحاسمة للمناخ في عمل الصندوق، الآن وفي المستقبل المنظور، يلزم اتباع نهج مستدام لإدماج التمويل المناخي في نموذج عمل الصندوق وهيكلته المالية. وبناء على الدروس المستفادة من تجربة الصندوق مع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمساهمات المتممة غير المقيدة، تقترح الإدارة في سياق مشاورات التجديد الثالث عشر للموارد، النظر في إنشاء فئة جديدة من المساهمات الإضافية المتعلقة بالمناخ. ويمكن أن تكون هذه المساهمات الإضافية:

1- واردة من الدول الأعضاء كمساهمات إضافية في الموارد الأساسية للصندوق.

2- مخصصة مقدما كتمويل إضافي للمناخ للبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أو مجموعة فرعية من البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، ومدمجة تماما عند التصميم. ويمكن إجراء المخصصات باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولكن سيجري تمييزها عن المخصصات العادية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

²⁵ ستظل قدرة الصندوق على الالتزام مسترشدة بخطط الأساس المستدام لتجديد الموارد، وقدرته على المنح مع مراعاة تعويضات الالتزامات السابقة لإطار القدرة على تحمل الديون، وتعويضات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في المستقبل، ووجود احتياطي احترازي لمعالجة التدهور الإضافي لحالة المديونية الحرجة أو الأحداث المماثلة أثناء دورة تجديد الموارد.

- 3- **مقدمة** وفقا لشروط الإقراض الطبيعية للبلدان المؤهلة، بما في ذلك كمنح للبلدان المؤهلة لإطار القدرة على تحمل الديون، مما يزيد من التمويل المتاح للبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية. وعلى المدى الطويل، فإن أي تدفقات عائدة ستصبح جزءا من الموارد الأساسية للصندوق.
- 4- **مُستخدمة** بطريقة تضمن إمكانية الإبلاغ عنها على أنها تمويل مناخي بنسبة 100 في المائة (يمكن الاستمرار في الإبلاغ عن المساهمات الأساسية العادية على أنها تمويل مناخي بنسبة 40 في المائة، بافتراض الحفاظ على هذا الهدف بالنسبة لتمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء/آلية الحصول على الموارد المقترضة).
- 5- **مؤهلة** لتخصيص حقوق التصويت للمساهمين طالما أنها إضافية إلى المساهمات الأساسية، دون أي تخصيص إضافي.
- وإذا أنشئت المساهمات الإضافية المتعلقة بالمناخ، فقد تصبح الوسيلة المفضلة لقبول مساهمات التمويل المناخي بنسبة 100 في المائة من الدول الأعضاء في الصندوق من التجديد الثالث عشر للموارد فصاعدا. ويمكن أن يستمر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في العمل كنافذة للصندوق الاستئماني لبرنامج الصمود الريفي لقبول المساهمات التكميلية المخصصة للمناخ، ولا سيما من الشركاء من الدول غير الأعضاء الذين لن يتمكنوا من المساهمة في تجديد موارد الصندوق.
- وثنَّجَّع الدول الأعضاء على تقديم تعقيبات على هذا المقترح بهدف وضع مقترح أكثر تفصيلا للمناقشة في يونيو/حزيران 2023.

فوائد للمستفيدين	فوائد للمساهمين
- زيادة توافر التمويل المناخي لأكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ	- آلية إضافية لتوجيه التمويل المناخي بنسبة 100 في المائة من أجل الدعم المباشر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كوسيلة لمعالجة محور المناخ والزراعة والأمن الغذائي
- البرمجة والتنفيذ جنبا إلى جنب مع تمويل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء/آلية الحصول على الموارد المقترضة في الصندوق لزيادة الكفاءة والفعالية وخفض تكاليف المعاملات	- الأهلية المحتملة للحصول على حقوق التصويت

- 45- وستؤدي زيادة مساهمات تجديد الموارد إلى تمكين الصندوق من إحداث تأثير مضاعف من خلال موارد المقترضة، بفضل تصنيفه الائتماني القوي AA+. ويتمشى الاستخدام الأقصى للنموذج المالي المختلط للصندوق والإصلاحات المالية الأخيرة مع الدعوات العالمية لزيادة فعالية استخدام قائمة الموازنة للمؤسسات المالية الدولية.²⁶ وتستكشف إدارة الصندوق خيارات لزيادة فرص تمويل الصندوق للفترة المتبقية من التجديد الثاني عشر للموارد ولتحديد إطار السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر للموارد، بما في ذلك المساهمات الإضافية للعمل المتعلق بالمناخ. وستعكس استراتيجيات الاقتراض نهجا حقيقيا وتدرجيا للاستفادة من الدروس المستفادة حتى الآن والبناء عليها. واكتسب الصندوق خبرة كبيرة كجهة إصدار في عام 2022، وأعدت وكالتنا التصنيف تقييم قدرته المالية الناضجة وقدرته في مجال إدارة المخاطر، وأكدنا تصنيفه AA+ في عام 2022.

²⁶ دعت مجموعة العشرين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تعزيز تمويل التنمية لدعم الانتعاش الاقتصادي وحثت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة مناقشة الخيارات لتنفيذ توصيات المراجعة المستقلة لمجموعة العشرين بشأن أطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع توقع إحراز تقدم بهذا الشأن خلال عام 2023. وتتابع إدارة الصندوق عن كثب المناقشات وانعكاساتها المحتملة بالنسبة للصندوق.

46- وسيستمر إطار الاقتراض المتكامل وسياساتنا كفاية رأس المال والسيولة في توجيه نشاط الاقتراض في الصندوق. ويجري إعداد تحديثات على إطار الاقتراض المتكامل على أساس الدروس المهمة المستفادة في عام 2022 لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2023. وبناء على هذه الخلفية، وبدافع من الهدف النهائي المتمثل في توفير شروط تمويل جذابة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ذات الجدارة الائتمانية، سيواصل الصندوق تقييم مدى استعداده للاقتراض من الأسواق وإبلاغ المجلس التنفيذي خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد بما يتماشى مع قرار مجلس المحافظين 223/د-44 بشأن تعديلات سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها، الذي ينص على أن أي بدء للاقتراض من الأسواق يجب أن يستعرضه المجلس التنفيذي ويصادق عليه، وأن يوافق عليه في نهاية المطاف مجلس المحافظين.

47- وسيستكشف التجديد الثالث عشر للموارد أيضا ابتكارات تمويلية جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية العالمية الحالية. ويمكن أن يشمل ذلك مجموعة من المساهمات المتزايدة لتجديد الموارد والهياكل المالية التي اختُبرت بالفعل في المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، إلى جانب تعاون الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة، والذي شمل استضافة الصندوق لأمانة مصارف التنمية العامة الزراعية ودوره الرائد في تطوير منصة المصارف الإنمائية العامة للنظم الغذائية الخضراء والشاملة. وبعد تجربة بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تنتظر الإدارة في نهج أخرى محتملة جديدة ومبتكرة لتعبئة التمويل، مثل زيادة حقوق المساهمين عن طريق إعادة صياغة حقوق السحب الخاصة، أو تعبئة الموارد من المساهمين غير التقليديين لتخفيف مخاطر معاملات الصندوق وزيادة شروطها التيسيرية. وتستكشف الإدارة أيضا إمكانية إنشاء خطة ضمان كجزء من حافظتها السيادية، والتي من شأنها إطلاق المزيد من رأس المال القابل للتخصيص.

48- ويتطلب التعجيل بالتكيف مع تغير المناخ مستوى أكبر بكثير من الطموح في تعبئة التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وسيهدف التجديد الثالث عشر للموارد إلى توسيع دور الصندوق بدرجة كبيرة كجمع للتمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي. ولتحقيق ذلك، يستكشف الصندوق طرقا لتعزيز دمج التمويل المناخي في برنامجه للقروض والمنح وبرنامج عمله الأوسع، مع مراعاة توافر التمويل والطلب القطري. وتنتظر الإدارة في اقتراح إنشاء مساهمات إضافية متعلقة بالمناخ (انظر الإطار 3)، مما سيساعد أيضا على زيادة التمويل والمنح بشروط تيسيرية لأشد البلدان فقرا.

49- وسيكون للتجديد الثالث عشر للموارد أيضا طموح لتوسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص وتعميق دمج تمويل القطاع الخاص في نموذج عمل الصندوق. ويتطلب برنامج تمويل القطاع الخاص تمويلا أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ به لزيادة فوائده. كما سيوفر برنامج تمويل القطاع الخاص الأقوى منصة للصندوق لتجريب وتوسيع نطاق الحلول المالية المبتكرة والأدوات والهياكل ذات الإمكانيات القوية لإطلاق رأس المال الخاص لقطاع الزراعة الصغيرة النطاق لدعم التحول الشامل للنظم الغذائية. ويجري تحليل خيارات تعزيز تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر للموارد وما بعده وسيجري تقييمها، مع إيلاء الاعتبار للاستدامة المالية للصندوق. ويمكن أن تشمل الخيارات الاستخدام المشترك لرأس مال الصندوق مع أشكال مختلفة من التمويل التكميلي (التمويل المشترك البرامجي، ورأس المال القابل للإرجاع، والضمانات والمنح المخصصة للأغراض الخاصة). وأي نهج سيصاحبه تنفيذ الترتيبات والضمانات المؤسسية والقانونية المناسبة. وستقدم الإدارة مقترحات بشأن برنامج تمويل القطاع الخاص كجزء من نموذج عمل التجديد الثالث عشر للموارد وورقة الإطار المالي في يونيو/حزيران.

50- وسيضمن التجديد الثالث عشر للموارد اتباع نهج استراتيجي لزيادة الموارد التكميلية للبرامج القطرية التحويلية. ويبرز النمو في الموارد التكميلية المقدمة من الدول الأعضاء والشركاء من الدول غير الأعضاء

مواطن قوة الصندوق في مجالات الشراكة والكفاءة والتنفيذ والأثر.²⁷ وفي السنوات الأخيرة، استجاب الصندوق من خلال تعزيز إدارته لهذه الموارد بما في ذلك من خلال استراتيجية موارد تكميلية، وقام بتبسيط وتحسين إجراءات التشغيل الداخلية. وخلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد، سيتواصل بذل الجهود لتعزيز قدرة الصندوق على زيادة أثر هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن. وسينصب التركيز بوجه خاص على التعبئة لصالح البلدان المنخفضة الدخل، والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع والبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية، مما يزيد من توسيع نطاق الدعم المالي العام للصندوق لهذه البلدان. وفي هذا الصدد، تتطلع الإدارة إلى استخدام عناصر نهج Umbrella 2.0 المستخدم في الصناديق الاستثمارية للبنك الدولي.²⁸

51- وسيواصل الصندوق إعطاء أولوية الموارد الأساسية لأشد البلدان فقرا بينما يظل ملتزما بمهمته العالمية. وسيحافظ التجديد الثالث عشر للموارد على الالتزام بتخصيص 100 في المائة من التمويل الأساسي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع مظلوف مخصص لمنح إطار القدرة على تحمل الديون، وسيضمن أن يكون بإمكان البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا الحصول على 11-20 في المائة من برنامج قروض ومنح الصندوق في شكل الموارد المقترضة. وسيؤدي هذا النهج إلى أن يزيد إلى أقصى حد ممكن من حصة الموارد التيسيرية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية، وفي أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وسيجري تنفيذ سياسة التخرج في الصندوق من خلال التحديثات القادمة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان المعنية. وسيستمر تطبيق مبادئ الانتقائية القطرية للتركيز الاستراتيجي والقدرة الاستيعابية والملكية في التجديد الثالث عشر للموارد، إلى جانب الحد على العدد الإجمالي للبلدان التي تحصل على تمويل من الصندوق خلال الدورة.

جيم - الإطار المؤسسي

52- في التجديد الثالث عشر للموارد، سيضمن توطيد الإصلاحات المؤسسية تعزيز قدرات الصندوق على نحو مستدام. وقد أدخل الصندوق مؤخرا تحسينات مهمة في قدرته التنظيمية والتشغيلية وقدرته على إدارة المخاطر. وسيظل ملتزما بالتحسين المستمر لهذه التغييرات مع ضمان المرونة المناسبة وتسلسل أي إجراءات مستقبلية. وسيجري القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال تنفيذ المبادرات الجارية (بما في ذلك اللامركزية 2.0، وإصلاحات الموارد البشرية، والتحول الرقمي،²⁹ وجهود تعزيز المهارات وتجديد المهارات التي تحفزها خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا)، مع دمج الدروس المستفادة، ورصد السياق الخارجي وتقييم المتطلبات المؤسسية والتشغيلية والمالية للالتزامات الجديدة. وستظل اللامركزية أولوية رئيسية في التجديد الثالث عشر للموارد بهدف تقريب الصندوق من الناس الذين يخدمهم، وتعزيز أداء الحافظة، وتمكين موظفي الصندوق من التعلم والتكيف والتوقع والاستفادة من الحلول المحلية المصممة والمدعومة بالأدلة لتحقيق النتائج الإنمائية التحولية.³⁰ وسيجري تعديل تنفيذ اللامركزية 2.0 على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن والتعقيبات

²⁷ وصلت التعبئة السنوية للموارد التكميلية إلى رقم قياسي بلغ 420 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وهو ما يمثل ارتفاعا من أقل من 100 مليون دولار أمريكي سنويا حتى عام 2017 وبين 150 مليون دولار أمريكي و160 مليون دولار أمريكي سنويا للفترة 2018-2020 (EB 2022/136/INF.5). ومن المتوقع أن يبلغ المجموع النهائي لعام 2022 ما يقرب من 300 مليون دولار أمريكي.

²⁸ <https://www.worldbank.org/en/programs/trust-funds-and-programs/umbrella-2-programs>

²⁹ بما في ذلك التعاون الرقمي المعزز ومساحات العمل الافتراضية التي تمكن الأفرقة الموزعة من العمل معا بكفاءة وفعالية في منظمة لامركزية والتي تيسر ترتيبات العمل المرنة للموظفين؛ وأتمتة المهام التي يمكن التنبؤ بها والعمليات المبسطة، جنبا إلى جنب مع دعم اكتساب المهارات الرقمية لزيادة الإنتاجية والاستقلالية التقنية للموظفين مع تقديم الدعم في شكل استثمارات رقمية كافية، والرقابة وإدارة المخاطر.

³⁰ انظر الصندوق واللامركزية - مناقشة قصيرة ومتوسطة الأجل. EB/2022/135/R.4/Rev.1.

الواردة من تقييم مستمر يجريه مكتب التقييم المستقل. وسيولى الاهتمام أيضا للقدرات المطلوبة لدعم الدور المتطور للصندوق كمجمع للتمويل.

53- وسيركز تحديد الأولويات على الاستخدام الأمثل لموارد الصندوق لتحقيق نتائج طموحة. وتقر إدارة الصندوق بوجود تحديات فيما يتعلق بعبء عمل الموظفين وقدراتهم، وتكرس اهتماما كبيرا لخفض معدل شغور الوظائف، وتعزيز ترتيب الأولويات، وبناء ثقافة مواتية في مكان العمل. والخطوات الرئيسية في هذه العملية للتجديد الثالث عشر للموارد هي زيادة المواءمة بين الأهداف الإنمائية المحددة لفترة تجديد الموارد ودورات التخطيط والميزانية العادية للصندوق. وسيستمر التعلم ومؤشرات قياس الأداء ونسب الكفاءة من إطار إدارة النتائج في إرشاد التخطيط المؤسسي وإدارة الميزانية الإدارية. وعلاوة على ذلك، من المهم فصل التكاليف البرامجية للصندوق عن تكاليف الإدارة غير المباشرة الأخرى كجزء من عملية الميزنة الذكية الجارية، والتي يجري تنفيذها لأول مرة في برنامج العمل المستند إلى النتائج لعام 2023 والميزانيتين العادية والرأسمالية.³¹ وسيساعد التجديد الثالث عشر للموارد في مواءمة تقارير تكاليف الصندوق على نحو أوثق مع تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين قياس وإدارة الكفاءة والنتائج.

54- ويظل الصندوق أيضا ملتزما بمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية، وتعزيز التنوع والإنصاف والإدماج. ويواصل الصندوق تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب خطة العمل ذات الصلة، وتقديم تحديثات منتظمة إلى المجلس التنفيذي. ولا يزال التدريب الإلزامي لموظفي الصندوق ساريا، إلى جانب التدريب للشركاء المنفذين وتوفير التوجيه للجهات المتلقية لتمويل الصندوق. ويجري تنفيذ خطة عمل الصندوق بشأن خطاب الكراهية والعنصرية، وستواصل الإدارة تقديم تحديثات منتظمة بشأن الاستراتيجية المعتمدة مؤخرا بشأن التنوع والإنصاف والإدماج.

سادسا- خاتمة

55- تستدعي الأوقات غير العادية جهودا عالمية استثنائية. ومن الممكن عكس الاتجاهات في انعدام الأمن الغذائي والفقر، وتوضح تجربة الصندوق أن الاستثمارات في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية هي نقطة الانطلاق للتغيير. كما تساعد معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والفقر على التخفيف من دوافع الهشاشة وتخفيف ضغوط الهجرة. وفي سياق حالة مديونية حرجة متزايدة، من الواضح أن زيادة التمويل لأفقر البلدان وتسريع العمل بشأن النظم الغذائية والمناخ والتحول الريفي سوف يتطلبان طموحا عالميا متزايدا. وفي هذه الوثيقة، قدمت إدارة الصندوق عددا من العناصر المقترحة لإطار من شأنه أن يستفيد بفعالية من الميزة النسبية للصندوق للقيام بذلك ومواجهة التحدي.

56- وتشكل الأولويات المقترحة للتجديد الثالث عشر للموارد المحددة في هذه الوثيقة إطارا شاملا لمعالجة القيود الإنمائية الرئيسية والاستفادة من خبرة الصندوق ونتائجه. والدول الأعضاء مدعوة لتقديم تعقيبات على المجالات ذات الأولوية والأدوات المحسنة والركائز التشغيلية المحتملة. وبناء على التعقيبات والتوجيهات الواردة، ستبدأ إدارة الصندوق في إعداد نموذج عمل التجديد الثالث عشر للموارد وورقة الإطار المالي للدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد، المقرر عقدها في يونيو/حزيران 2023. وسيشمل نموذج العمل وورقة الإطار المالي مقترحات أكثر تفصيلا بالعديد من العناصر الموضحة هنا، بما في ذلك الموضوعات ذات الأولوية والسيناريوهات المالية المحتملة للتجديد الثالث عشر للموارد.

57- وستكون المهمة المشتركة المنتظرة من المندوبين المعنيين بتجديد الموارد وإدارة الصندوق في بناء حجة قوية للاستثمار من أجل تعبئة أعلى مستوى ممكن من التمويل للتجديد الثالث عشر للموارد. وسيكون هذا ضروريا لتوفير مستويات متزايدة من التمويل بشروط تيسيرية للغاية، بما في ذلك المنح، ودعم أفقر البلدان من أجل ضمان أغذية أكثر وأفضل جودة محليا وتحويل النظم الغذائية المحلية بأكملها. ومع نفاذ الوقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع تزايد معدلات الفقر والجوع وحالات المديونية الحرجة بسبب تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19 والنزاعات، فإن زيادة الدعم المقدم للصندوق هو من بين أكثر الوسائل فعالية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية ومواجهة هذه التحديات.